اقتصاد

حصر خسائر دمار مخيم نور شمس

رام الله ـ **العربي الجديد**

باشرت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بإزالة آثار الدمار الذي خلّفه اجتياح قوات الاحتلال مخيم نور شمس في محافظة طولكرم، على مدار الأيام الماضية. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس الأحد، قال وزير الأشغال العامة والإسكان، عاهد بسيسو، إنه بتوجيهات الرئيس، ورئيس الوزراء، بدأت الطواقم بالتعاون مع المؤسسات الشريكة بفتح الطرق وإزالة الأنقاض وحصر أوّلي للأضرار، التي لحقت بالبنية التحتية والشوارع في المخيم. وأشار بسيسو إلى أن الآثار السلبية لعدوان الاحتلال على المخيم كبيرة للغاية، مبيناً أن الأضرار جسيمة وتراكمية في قطاعات الطرق والبنية التحتية والأبنية والمحال التجارية، عدا عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بشبكة الكهرباء. وأوعز الوزير إلى الجهات ذات العلاقة في الوزارة، بتسخير الإمكانيات كافة من طواقم وآليات لمساندة طواقم الوزارة في المحافظة، في عملية إزالة آثار الدمار، وإصلاح ما دمره الاحتلال. وبالتزامن مع عملية إزالة الأنقاض، تقوم اللجنة الحكومية المكلفة ومقرها الحكم المحلي، بحصر شامل للأضرار، ورفع تقارير خاصة بالهدم الكامل لغاية الإيواء لأصحاب المنازل غير الصالحة للسكن.

وكانت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، قد قالت أول من أمس السبت، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تتعمد من خلال عدوانها المتواصل على محافظة طولكرم، تدمير البنية التحتية لاقتصاد المحافظة، خاصة في مخيم نور شمس شرق مدينة طولكرم. وحسب الرصد الأولي لمديرية الوزارة في المحافظة، فإن التدمير المستمر شمل جرف الشوارع، وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، وتدمير منازل سكنية ومنشآت تجارية بين دمار جزئي أو كلي، علاوة على خسائر مادية في ممتلكات المواطنين. وأشار مدير المديرية جهاد شحادة إلى تكبد المنشآت الصناعية والمحال التجارية خسائر، نتيجة هدم عدد من المنشآت، وانقطاع التيار الكهربائي، الذي تسبب في تلف المنتجات الغذائية، خاصة المبردة، علاوة على توقف شبه تام للحركة التجارية، الأمر الذي يفاقم الوضع الاقتصادي الصعب في المحافظة. وتسبّب العدوان الإسرائيلي المستمر على فلسطين منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 في إغلاق 29% من المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية، في حين يتكبّد الاقتصاد يومياً خسائر في الإنتاج فقط تقدر بنحو 19 مليون دولار. جدير بالذكر أن محافظة طولكرم تضم نحو 7,5 آلاف منشأة عاملة، نصفها يعمل في مجال النشاط التجاري. وخلّفت الحرب تأثيرات اقتصادية واسعة على الاقتصاد الفلسطيني، أفقدته مقوماته الرئيسية، وضربت عماده، ولا سيما في ما يتعلق بالبنية الأساسية، في قطاع غزة. وأظهرت دراسة حديثة أن الأمر سيستغرق ما لا يقل عن سبعة عقود ليعود القطاع إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي الذي سجله في عام 2022، حتى إذا بدأت عملية إعادة الإعمار على الفور، وباستخدام متوسط معدل النمو الذي سجله قطاع غزة في السنوات الـ15 الماضية، وهو 0,4%.

(فرانس برس)

رسائل تطمينية من سنغافورة للبنوك الغربية

عقد المسؤولون في سنغافورة اجتماعات مكثفة مع مؤسسات مالية أميركية وأوروبية على مدار الأشهر الأخيرة لتعزيز صورة أن المركز المالي سيظل مستقراً ومحايداً، وفق ما نقلت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، أمس، عن مصادر مطلعة. وتأتي الاجتماعات في وقت تتخوف فيه واشنطن من انحياز سنغافورة إلى بكين، مع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن قلق البنوك العالمية من تداعيات فضيحة غسل أموال بقيمة 2,2 مليار دولار هزت الدولة في أغسطس/آب الماضي. وشددت البنوك كثيراً عمليات التدقيق على العملاء، إذ تمتد الموافقات الخاصة بإنشاء حسابات مصرفية خاصة ومكاتب عائلية جديدة في الدولة إلى أشهر.

لقطات

الأردن يستورد 74 ألف «تابلت»

بلغ إجمالي مستوردات الأردن من الأجهزة اللوحية «تابلت» حوالى 74 ألف جهاز، بقيمة 2,9 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2024، في مقابل استيراد نحو 45 ألف جهاز بقيمة حوالى 4 ملايين دينار خلال ذات الفترة من العام 2023. وارجع رئيس جمعية الرؤيا لمستثمري الأجهزة الخلوية في الأردن، احمد علوش، في بيان امس الاحد، الفرق بين قيمة الاستيراد في الربع الاول من العام 2024 وذات الفترة من 2023، إلى انه في الربع الاول من عام 2023، شهدت سوق الأجهزة اللوحية انخفاضا عالميًا بنسبة 19,1 بالمئة على اساس سنوي.

بورصة قطر تُغلق باللون الأحمر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد باللون الأحمر؛ بضغط 4 قطاعات، مع تصدر سهم شركة قطر لصناعة الألومنيوم «قامكو» نشاط التداول على كافة المستويات. تراجع المؤشر العام بنسبة 0,38% ليصل إلى النقطة 9792,41، خاسراً 36,86 نقطة عن مستوى الخميس الماضي. وكانت هيئة قطر للأسواق المالية قد أعلنت، الخميس الماضي، طرح مشروع قواعد الطرح والإدراج والعمليات المستمرة الجديد للتشاور. وتقلصت التداولات؛ إذ وصلت السيولة إلى 357,81 مليون ريال، مقابل 513,39 مليون ريال بجلسة الخميس.

مناقصات في مشروع مدينة السلطان هيثم

أعلنت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان عن طرح ثلاث مناقصات خدمية ضمن مشروع مدينة السلطان هيثم - المرحلة الأولى (2024 - 2030). وتتعلق المناقصات بإنشاء الطرق الرئيسة والثانوية والعبّارات والأرصفة الجانبية، وانشاء شبكة خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وشبكات النطاق العريض والاتصالات والتبريد المناطقي، وانشاء 3 محطات كهرباء تحويلية. وتتضمن المناقصة الأولى من الحزمة الرابعة تنفيذ 31 عبّارة مياه، وانشاء الطرق الرئيسة بطول 8 كيلومترات، والطرق الثانوية بطول 7 كيلومترات.

«تسلا» تخفض الأسعار في الصين وأميركا بعد تراجع المبيعات

نيويورك ـ **العربي الجديد**

خفضت شركة «تسلا» الأميركية لصناعة السيارات الكهربائية، أسعار مركباتها في الصين والولايات المتحدة، السوقين الرئيسيتين لها، بعد أن ساهمت مبيعات الربع الأول المخيبة للآمال في تضخم المخزونات، فضلاً عن تضرر سهمها في بورصة نيويورك بصورة كبيرة. ففي الصين، خفضت الشركة الأسعار عبر طرزها، إذ انخفض سعر «موديل 3» المحدث إلى 231,9 ألف يوان (32 ألف دولار) من 245,9 ألف يوان سابقاً. وتراجع سعر «موديل واي» إلى 249,9 ألف يوان (نحو 34,5 ألف دولار) من 263,9 ألف يوان سابقاً. وفي الولايات المتحدة، يبلغ سعر أرخص نسخة من «موديل واي» حالياً نحو 42,9 ألف دولار، مما يعيد السعر المبدئي للسيارة الرياضية المتعددة الاستخدامات إلى أدنى مستوى له على الإطلاق. وقلصت «تسلا» أيضاً سعر الإصدارين الآخرين الأعلى سعراً من «موديل واي» 2000 دولار، وخفضت سعر «موديل إكس» إلى أدنى مستوياته حتى الآن.

تأتي التخفيضات في أوقات عصيبة تشهدها شركة صناعة السيارات الكهربائية التي يقع مقرها في أوستن في ولاية تكساس، حيث أعلن الرئيس التنفيذي للشركة إيلون ماسك في مذكرة موجهة إلى أكثر من 140 ألف موظف في الشركة، الأسبوع الماضي، أنه سيخفض عدد الموظفين بأكثر من 10% على مستوى العالم. كما غادر اثنان من كبار المسؤولين التنفيذيين الشركة. وأرجأ ماسك، السبت الماضي، زيارة مقررة إلى الهند، إذ كان من المتوقع أن يجتمع مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي، قائلاً إنه يتعين عليه التعامل مع «الالتزامات الثقيلة» في «تسلا». وأعلنت الشركة مؤخراً أول انخفاض في مبيعاتها على أساس سنوي منذ الأيام الأولى لجائحة فيروس كورونا، إذ سلمت 386810 سيارات في الربع الأول من العام الجاري، وهو أقل بكثير من تقديرات المحللين. وفي الصين، تقلصت حصة «تسلا» السوقية إلى نحو 6,7% في الربع الأخير من العام الماضي 2023، مقابل 10,5% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام نفسه، وفق حسابات وكالة بلومبيرغ الأميركية بناءً على بيانات جمعية سيارات الركاب الصينية.

وانخفضت الشحنات من مصنعها في شنغهاي، الذي يصنع السيارات الكهربائية للصين وللتصدير إلى أجزاء أخرى من آسيا وأوروبا وكندا في الشهرين الأولين مقارنة بالعام السابق، حتى مع زيادة إجمالي مبيعات سيارات الركاب في الصين.

ماذا تبقى من السودان سلّة غذاء العالم؟

مصطفى عبد السلام

قديماً، وحتى عام مضى، أطلقوا على الدولة وصف «سلّة غذاء العالم»، والآن تشهد أكبر أزمة جوع في العالم، كما تحولت إلى بؤرة لأكبر أزمة نزوح، إذ فرّ الملايين بسبب الهجمات المروعة التي سببتها الأطراف المتصارعة، وصاحبتها مشاهد صادمة عن حالات اغتصاب جماعي وعنف عرقي وإعدامات وعمليات سلب ونهب وحرائق في شوارع العاصمة والمدن الرئيسية. إنه السودان الذي يمر بحرب بشعة انطلقت شرارتها في إبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع، وغذّتها دول وقوى إقليمية انحاز كل طرف لفريق من الفرق المتحاربة على حساب الدولة، وغذّى هؤلاء الحرب بالسلاح والمال والمرتزقة، وكأن هناك من يريد تفتيت السودان إلى دويلات وإضعافها إلى الأبد لمصلحة دول مجاورة وأطراف أخرى.

خلال هذا العام تحول السودان إلى مأساة إنسانية بسبب الحرب التي أشعلها العسكر بحثاً عن مكاسب سياسية وشخصية، وإلى البلد الأكثر رعباً من حيث المخاطر الجيوسياسية، والأشد بؤساً ونزوحاً وفقراً وجوعاً على مستوى العالم. وفي ذروة العدوان على غزة نسي العالم أو تجاهل ما يدور في السودان من اغتصاب وقتل ممنهج وإعدامات وانهيارات لأنشطة الاقتصاد.

وأدخلت الحرب السودان في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية التي عرفها التاريخ الحديث، والتي يمكن أن تؤدي إلى أكبر أزمة جوع في العالم. وأجبرت نحو 11 مليون شخص على النزوح والفرار، منهم 9 ملايين في الداخل، وما يقرب من مليونين إلى دول الجوار.

أما على المستوى الاقتصادي فحدّث ولا حرج، فالخسائر فادحة، إذ شهدت العملة المحلية مزيداً من الانهيار، بعد أن فقدت ما يقرب من 60% من قيمتها في عام الحرب، وباتت الحكومة عاجزة عن دفع الرواتب بسبب تراجع الإيرادات بنسبة تقترب من 85%.

وتفاقمت أزمة البطالة بعد أن فقد الموظفون والعمال أعمالهم، وتتضاءل فرص إنقاذ الاقتصاد بعد أن تجاوزت خسائره 100 مليار دولار خلال العام الأول من اندلاع الحرب في بلد فقير الموارد والسيولة الدولارية، وعاجز عن سداد أعباء ديونه، ووجهت الحرب أكبر ضربة للبنى التحتية والأنشطة الاقتصادية، ومنها الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم وأسواق المال.

وتعرّض القطاع المصرفي الحسّاس لعمليات سلب ونهب منظّمة، دفعته إلى إغلاق أبوابه، وهو ما يجعلها عرضة لمخاطر الإفلاس والانهيار المالي والتصفية.

ببساطة، ضاع السودان وتعرض أمنه القومي لخطر شديد ودخل في نفق حالك السواد، وحتى لو انتهت الحرب اليوم أو غداً، فإن مستقبل الدولة أصبح في غاية القتامة، والسبب هو صراع العسكر على السلطة.

مال وسياسة

بنوك سودانية في انتظار الإفلاس

بات العديد من البنوك السودانية في مرمى الإفلاس بسبب تداعيات الحرب الطاحنة المتواصلة منذ أكثر من عام بين الجيش وقوات الدعم السريع

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

ثارت مخاوف من تعرّض بنوك سودانية للتصفية أو الإفلاس نتيجة تواصل الحرب منذ أكثر من عام، وأكد بنك السودان المركزي في بيان سابق، تعرّض المصارف لعمليات نهب وتخريب واسعة منذ بداية الحرب، وقدّر مراقبون مواجهة أكثر من 100 فرع مصرفي بولاية الخرطوم وحدها للتخريب والتدمير. وادت الحرب إلى توقف أكثر من 80 بالمائة من فروع البنوك بالعاصمة والولايات، وبخاصة ولايات دارفور وكردفان والجزيرة وبعض البنوك في ولايات سنار والنيل الأبيض، وفق بيانات حديثة. ويتبادل كل من الجيش وقوات الدعم السريع الاتهامات بتنفيذ عمليات النهب والسطو على عدد من فروع البنوك، وسط مخاوف المودعين من التأثير في أموالهم في تلك البنوك، إلا أن بنك السودان المركزي أكد في وقت سابق، أن أموال المودعين بالجهاز المصرفي «آمنة» وأن ما جرى تداوله من عمليات نهب أو سرقة لبعض فروع البنوك التجارية لا تؤثر بالودائع في تلك البنوك.

ورغم ذلك، أكد مختصون أن ودائع العملاء تأكلت بفعل تهاوي قيمة العملة المحلية بشكل كبير بسبب الحرب، إذ بلغت في السوق الموازية 1440 جنيهاً سودانياً للبيع، فيما بلغ سعر الشراء نحو 1420 جنيهاً، أمس الأحد، في حين وصل السعر رسمياً إلى نحو 570 جنيهاً. وكان وزير المالية السوداني، جبريل إبراهيم، قد أكد في تصريحات سابقة تراجع قيمة العملة الوطنية، وقدم عرضاً لخطة الموازنة لعام 2024، مشيراً إلى أن الموازنة الحالية تولي أهمية لدعم القوات المسلحة ومساعدة الأفراد المتضررين من النزاعات. وأقر وزير المالية في مؤتمر صحافي عقده بمدينة بورتسودان نهاية فبراير/ شباط الماضي، بأن «التزامات الحرب العسكرية تزداد كل يوم، وهي بالعملة الصعبة، وهذا جزء من إشكال سعر الصرف الذي تعيشه البلاد». ويتوقع مراقبون أن يشهد الجنيه السوداني المزيد من الانخفاض بسبب الأزمات الاقتصادية الجسيمة التي تضرب البلاد في ظل تفاقم الحرب وعدم وجود أفق لتحقيق السلام بين أطراف النزاع قريباً.

وتسبّبت الحرب المحتدمة منذ أكثر من عام نزوح أكثر من 8,5 ملايين شخص من منازلهم، واضطرار عائلات إلى النزوح عدة مرات، بينما يكافح الناس للهروب إلى الدول المجاورة التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية خاصة بها، في ظل انهيار شبكات إنتاج الغذاء وتوزيعه وانعدام الأمن. وسبق أن حذر الخبير الاقتصادي إبراهيم أونور في ندوة عقدت بولاية البحر الأحمر من تداعيات الحرب الاقتصادية التي يقوم بها الدعم السريع، بالتزامن مع استمرار العمليات العسكرية، وقطع بخطورة عدم اتخاذ الحكومة أي خطوات لإيقاف تسارع وتيرة الانهيار الاقتصادي في السودان. وانتقد عدم تطبيق وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي اقتصاد الحرب، وكشف عن أن من بين كل ثلاثة بنوك، بنكين تنطبق عليهما شروط الإفلاس. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لإيقاف انهيار الاقتصاد السوداني من خلال إعادة تفعيل دور البنك المركزي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي بجانب مراجعة التوسع النقدي، مشيراً إلى أن التوجه للحرب الاقتصادية واضح، وفضلاً عن ضخ العملات المزورة، فقدت البلاد تحويلات السودانيين من الخارج إلى الدول التي نزح إليها السودانيون بعد الحرب، كذلك تزايد تهريب الذهب. من جانبه، يرى المصرفي السوداني إسماعيل محمد توم، في حديثة لـ«العربي الجديد» أن البنوك السودانية تواجه صعوبات شتى، منها فقدانها الأموال الكاش وإتلاف أصول مصرفية وتوقف تحصيل المديونية على العملاء، بالإضافة إلى توقف التمويل الجديد. وتابع توم: «كل هذا يقود إلى خسائر مالية للبنوك السودانية بلا استثناء... إذا استمر هذا الوضع شهوراً أخرى، فقد تفشل بعض البنوك في الاستمرار ثم يقود هذا إلى التصفية أو الإفلاس».

فرع بنك محترق بالخرطوم في 24 مايو/ أيار 2023 (فرانس برس)

1440

ارتفع سعر الدولار الأميركي في السوق الموازية إلى 1440 جنيها سودانيا للبيع، ونحو 1420 جنيها للشراء، أمس الأحد، وسط توقعات بتواصل الارتفاع.

وأكد الخبير المصرفي أبو عبيدة أحمد سعيد، تأثر أعمال البنوك بالحرب لأنها وسيط مالي ما بين المودعين والمستثمرين، موضحاً أن الكثير من استثمارات البنوك سيتعثر نتيجة للحرب التي اندلعت منذ عام تقريباً. وكشف عن انخفاض الودائع المصرفية في البنوك بنسبة كبيرة. بدوره، قال الخبير الاقتصادي محمد الناير لـ«العربي الجديد»: «قبل الحرب ظلت البنوك السودانية تعاني من ضعف رؤوس أموالها ومشاكلها التقنية والإدارية والهيكلية، رغم قرارات بنك السودان المركزي، وكل هذه الإشكالات أثرت بدائها قبل الحرب». وأضاف: «بعد الحرب أصبحت الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي أكبر بكثير من السابق، كذلك فقد كثير من المواطنين الثقة التي كانت متوافرة بنسبة بسيطة في البنوك، وجعلت البعض يسعى للحصول على العملة الصعبة، وفتح بعضهم حسابات في بنوك بدول أخرى خاصة». وأوضح أن هناك دولاً كثيرة بدأت بتقديم تسهيلات إلى السودانيين، مع توفير ميزات استثمارية لهم، ما أسهم في هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، وهو مما له تأثير اقتصادي خطير بالبنوك السودانية.

زراعة

سباق على اقتناص قمح سورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بدأ في سورية التسابق بين الأطراف المختلفة على اقتناص قمح المزارعين من خلال إغرائهم برفع الأسعار مقارنة بالموسم السابق وتقديم خدمات إضافية مثل النقل المجاني. في هذا السياق، أكد رئيس الرابطة الفلاحية شمالي سورية، علي سلامة، لـ«العربي الجديد» في اتصال هاتفي، أن الغلال الوفيرة تأتي من منطقة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» بمدن الرقة والحسكة ودير الزور شمال شرقي سورية، وتحتل مناطق سيطرة نظام بشار الأسد ثاني أكبر إنتاج بأرياف حماة وحمص ودرعا والسويداء، في حين تسيطر المعارضة على مناطق الإنتاج في ريف حلب وإدلب، وهي الأقل إنتاجاً. وحول الأسعار المتوقعة، يضيف سلامة أن من المرجح أن ترفع حكومة بشار الأسد سعر القمح من 2300 ليرة الموسم السابق إلى 4200 ليرة للكيلوغرام، كما تعد بخدمات إضافية، منها توفير المحروقات وخدمات النقل. ولم تصدر «قسد» أو الحكومة المعارضة الأسعار بعد، لكنها ستكون منافسة وربما أعلى من أسعار حكومة الأسد، لأن محصول الموسم لهذا العام وفير، بحسب سلامة، وقد يزيد على 2,5 مليون طن.

وكان وزير الزراعة بحكومة النظام، محمد حسان قطنا، قد كشف، أول من أمس، أنه سيُعلَن سعر جيد للقمح خلال الفترة القادمة، كذلك ستُحدَّد أجور الحصاد. وأضاف خلال تفقده الموسم الزراعي بمحافظة السويداء، جنوبيّ سورية، أن توزيع المازوت المدعوم للمزارعين وقبله البذور والأعلاف، سهّل من العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي، بشقيه النباتي من خلال زيادة إنتاج الذرة من 80 ألف طن إلى 500 ألف طن، والحيواني عبر دعم قطاع الدواجن التي بدأت أسعارها تنكسر بالسوق المحلية نتيجة زيادة العرض.

وضمن ما يصفه سوريون «استنفار حكومة الأسد» لاستجرار أكبر كمية من موسم القمح لهذا العام، التقى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، محسن عبد الكريم، المعنيين بوزارتي الزراعة والتجارة الداخلية أول من أمس، لبحث الاستعدادات الشاملة والمتكاملة لتسلّم محصول القمح لهذا الموسم.

وتأتي استعدادات حكومة الأسد نتيجة تراجع مخزون القمح إلى أقل من شهر، حسب المتخصص في القطاع الزراعي، يحيى تناري، الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أن مساعي النظام «لن تفلح»، لأن الإنتاج بمناطق الجزيرة سيُسلَّم لـ«قسد» التي تعرض أسعاراً أعلى من أسعار حكومة الأسد، متوقعاً ألا تزيد الكميات المستلمة من مؤسسة الحبوب الحكومية، على 800 ألف طن، وهي بنحو 40% فقط من حاجة مناطق سيطرة النظام لقمح الخبز فقط. ويلفت تناري إلى أن تكاليف الإنتاج ونسبة تراجع سعر صرف الليرة السورية، تقتضي مضاعفة السعر لهذا الموسم، لأن سعر الصرف تراجع من نحو 8500 إلى 14500 ليرة مقابل الدولار، كذلك زادت أسعار المحروقات والبذور وأجور العمالة. ويزيد التنافس ومحاولات إغراء الفلاحين السوريين، قبل موسم الحصاد بأكثر من شهر، عبر رفع الأسعار وزيادة الخدمات والتسهيلات المرافقة لتسليم موسم الحبوب، لتفادي الاستيراد والدفع بالدولار بعد موسم يصفه السوريون بالأسوأ منذ عشرين عاماً، إذ لم تزد الكميات التي تسلّمتها حكومة بشار الأسد في الموسم السابق على 700 ألف طن قمح، في حين تبلغ حاجة سورية سنوياً من مادة القمح بحدود 3 ملايين طن.

وتستعد «قسد» لتسلّم القمح من المناطق الأكثر إنتاجاً ورفع السعر عن 4 آلاف ليرة للكيلوغرام، بحسب مصادر خاصة، كذلك بدأت وزارة المالية والاقتصاد في الحكومة السورية المؤقتة، بحث تكاليف الإنتاج لتحديد السعر بـ«الدولار» ليكون أعلى من السعر الذي سيحدده نظام بشار الأسد.

مزارعون يحصدون القمح شمال غربي سورية، مايو 2023 (رامي السيد/ Getty)

أخبار العرب

قطر وليبيا توقعان اتفاقية للخدمات الجوية

شهد وزير المواصلات القطري جاسم السليطي التوقيع بالأحرف الأولى على تحديث اتفاقية الخدمات الجوية مع ليبيا، مع توقيع مذكرة تفاهم أخرى. ووفق بيان للوزارة، أمس الأحد، فقد جرى تحديث الاتفاقية الموقعة بين البلدين في 2004؛ لتكون بنودها أكثر تحرراً بما يتناسب مع التطورات في مجال الطيران المدني. كما وقع الجانبان مذكرة تفاهم تتيح للناقلات الجوية المعينة لكلا البلدين التشغيل بعدد غير محدد لرحلات الركاب، ورحلات الشحن أسبوعياً. وبأي نوع من الطائرات دون قيود. ويأتي التوقيع في إطار ربط دولة قطر باتفاقيات خدمات جوية تفتح المجال للناقل الوطني؛ لتوسيع شبكة وجهاته للوصول إلى المزيد من الوجهات العالمية.

وعقب التوقيع اجتمع وزير المواصلات القطري مع رئيس مصلحة الطيران المدني الليبي، محمد شليبك، واستعرضا العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الطيران المدني، وبحث السبل الكفيلة بتعزيزها.

اسهم المالي والخدمات تتراجع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعاً بنسبة 0,28 بالمائة بإقفاله عند مستوى 4704,08 نقاط، خاسراً 12,98 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. وانخفض المؤشر العام، بضغط أسهم القطاعين المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0,67 بالمائة؛ بضغط سهم تكافل عمان بنسبة 3,77 بالمائة، وتراجع سهم البنك الأهلي بنسبة 3,15 بالمائة. وتراجع مؤشر الخدمات بنسبة 0,17 بالمائة، مع تقدم سهم ظفار لتوليد الكهرباء على المتراجعين بنسبة 4,71 بالمائة، وتراجع سهم بركاء للمياه والطاقة بنسبة 2,78 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,47 بالمائة؛ مع صدارة سهم الحسن الهندسية للرابحين اليوم بنسبة 40 بالمائة، وارتفع جلفار للهندسة بنسبة 5,22 بالمائة. وتراجع حجم التداولات إلى 17,56 مليون سهم، مقابل 20,26 مليون سهم بالجلسة الماضية.

الخليج

تباطؤ تدفق الأموال الروسية إلى الإمارات

مسقط ـ **كريم رمضان**

تضاءلت تدفقات الأموال الروسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لمصرفيين ومسؤولين تنفيذيين ومتخصصين في الاستثمار، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتشديد البنوك المحلية في تطبيق العقوبات الأميركية. وحسب مراقبين، فإن الإمارات لم تعد الواجهة الجذابة لرؤوس الأموال الروسية، إذ يفكر الوافدون الروس في الانتقال إلى أماكن جديدة أو حتى العودة إلى بلادهم، خاصة بعد مواجهة الشركات الروسية التي تنشئ حسابات مصرفية تدقيقا من البنوك الإماراتية بعد تعرض أبوظبي لضغوط أميركية متزايدة لمعالجة التهرب المحتمل من العقوبات، وفقا لما أوردته وكالة بلومبيرغ الأميركية.

وقال مصرفيون مقيمون في دبي للوكالة إنه على الرغم من أن الطبقة المتوسطة الروسية التي لا تخضع للعقوبات لم تواجه إلى حد كبير مشكلات كبيرة في فتح الحسابات البنكية في الإمارات، إلا أن البنوك رفضت العديد من الزبائن الروس الخاضعين للعقوبات.

ضغوط أميركية على أبوظبي لمعالجة التهرب المحتمل من العقوبات

هجمات إيران

ضاعفت هجمات إيران، المتحالفة مع روسيا، على إسرائيل، الضغوط الغربية على الإمارات بشأن تدفقات الأموال الروسية، بحسب المصادر التي أشارت إلى أن المسؤولين الغربيين طلبوا من أبوظبي الحد من التجارة مع روسيا وعبروا عن قلقهم من استخدام دبي روابطها العالمية لتدفقات الأموال لتجاوز العقوبات، حسب ما أورد تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال. ويعزز من حافز أبوظبي للالتزام بالعقوبات الغربية إزالة الإمارات، في أواخر فبراير/شباط الماضي، من القائمة الرمادية للهيئة الرقابية المالية العالمية «فاتف»، ما جعل الإمارات ومؤسساتها المالية أكثر صرامة في التعامل مع الشركات أو المديرين التنفيذيين الروس.

وعلى الرغم من أن مراقبين لا يعتقدون بحصول هجرة جماعية واسعة النطاق للأموال الروسية من الإمارات، إلا أنهم يرجحون تراجعا حادا للتدفقات الكبيرة، حسب ما نقلت «بلومبيرغ». ولا تقدم دولة الإمارات إحصائيات عن التدفقات الوافدة حسب الجنسية، ومع ذلك، فإن تصنيفات مشتري العقارات تظهر تراجعا لحاملي جوازات السفر الروسية إلى المركز الثالث في العام الماضي، متخلفين عن الهنود والبريطانيين، بعد أن احتلوا المركز الأول في عام 2022. يذكر أن حجم التجارة بين روسيا والإمارات في العام 2022 وصل إلى نحو 10 مليارات دولار، بزيادة نسبتها 95% عن مستوى 2021، حسب تصريحات سابقة لسفير الإمارات لدى روسيا محمد أحمد الجابر.

تأثير هامشي

يرى الخبير الاقتصادي الإماراتي علي سعيد العامري أن الوضع الجاري لا يمثل تباطؤا حقيقيا في تدفق الأموال الروسية إلى الإمارات بقدر ما يمثل انعكاسا لحالة تقرّب من الاستقرار في روسيا بعد أكثر من سنتين على الحرب في أوكرانيا، إذ «لا يُتوقع أن تغادر أموال روسية كبيرة إلى الإمارات»، حسب ما يصرّح لـ«العربي الجديد». ويوضح العامري أن التراجع المرصود لتدفق الأموال الروسية إلى الإمارات قد يكون ناتجًا عن عوامل متعددة، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية أو الجيوسياسية في العالم وتشديد القيود على التحويلات المالية من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

ويؤكد العامري أن الإمارات بشكل عام، وإمارة أبوظبي خاصة، لديها اقتصاد قوي ولا يعتمد على الاستثمارات من دولة بعينها بل على استثمارات متنوعة من جميع دول العالم، وهو التنويع الذي حققته الدولة بالفعل في قواعد اقتصادها، ما مكنها من تكوين بيئة أعمال جاذبة وقدرة على جذب المزيد من المستثمرين والأموال من جميع دول العالم.

وفي السياق، نقلت «بلومبيرغ» عن الأستاذ المشارك في كلية لندن للاقتصاد ستيفن هيرتوغ أن التأثير على اقتصاد الإمارات سيكون هامشياً نسبياً نظراً إلى الاهتمام من الأثرياء في أجزاء أخرى من العالم، «ومع ذلك، فإن التأثير على دبي سيكون أكبر قليلاً مما هو متوقع على أبوظبي نظراً لاعتمادها الأكبر على الاستثمار الأجنبي والعقارات»، حسب تقديره.

تبريد العقارات

يشير الخبير الاقتصادي اللبناني عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في لبنان بيار الخوري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن التباطؤ الملحوظ في تدفق الأموال الروسية إلى الإمارات، وبالأخص إلى أبوظبي، يُعزى إلى العقوبات الدولية الشاملة المفروضة على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا، والتي حدت من إمكانية الوصول إلى الاحتياطيات الأجنبية الروسية، واستبعدت بعض البنوك الروسية من نظام الرسائل المالية الدولية SWIFT، ما صعب على الروس تحويل مبالغ مالية كبيرة دوليًا. ومن الناحية الاقتصادية، يلفت الخوري إلى أن الانخفاض في الاستثمارات الروسية قد تكون له تأثيرات متعددة على أبوظبي، فقد ساهمت هذه الاستثمارات تاريخيًا في عدة قطاعات في المنطقة، لا سيما العقارات والبنوك الخاصة، وقد يؤدي تراجعها إلى «تبريد سوق العقارات وتقليص رأس المال المتاح في البنوك المحلية»، حسب تعبيره. لكن الخوري يتوقع أن يخف الأثر العام لتباطؤ تدفق الأموال الروسية بفضل استراتيجيات أبوظبي المتنوعة اقتصاديًا واحتياطياتها المالية القوية، إذ يمكنها الاستفادة من مكانتها كممركز اقتصادي إقليمي وإمارة منفقة على النمو الاقتصادي، لجذب الاستثمارات من مناطق أخرى ومواصلة تعزيز بيئتها الجاذبة للأعمال لجمهور دولي أوسع.

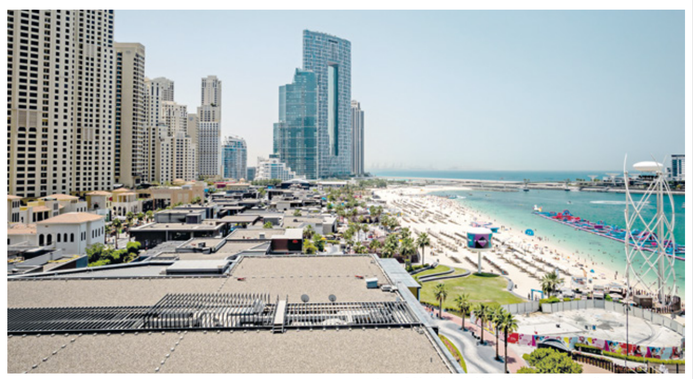
توقعات بتراجع قطاع العقارات بسبب الاضطرابات في المنطقة (Getty)

تقارير عربية

الأردن

انتهاكات حقوق عمال النفايات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

كشف المرصد العمالي الأردني عن انتهاكات خطيرة للعاملين في مجال النفايات داخل المملكة، بخاصة «المكبات»، تهدد حياتهم بسبب عدم توفر متطلبات السلامة والوقاية، في الوقت الذي ترتفع فيه السموم والانبعاثات غير الصحية. وأكد تقرير حديث أعده المرصد العمالي (مؤسسة مجتمع مدني)، اطلعت عليه «العربي الجديد»، أنه رغم أن مهنة العمل في مكبات النفايات تصنف من المهن الخطرة، وفق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2021، إلا أن أماكن عملهم تخلو من أدنى معايير وأدوات السلامة والصحة المهنية اللازمة لحمايتهم من الأخطار والإصابات.

وبحسب المرصد، فإن بيئة العمل ضارّة على صحة العامل نتيجة التعرض للمواد الكيماوية السامة وما ينتج من عمليات حرق النفايات، والعمل بحركات متكررة ومستمرة وبذل الجهد بسبب مشقة العمل، إلى جانب العمل تحت درجات حرارة مرتفعة والتعرض للضجيج والرطوبة والروائح الكريهة.

وقال رئيس المرصد أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إنه جرى توثيق انتهاكات خطيرة للعاملين في هذا المجال تهدد حياتهم وتعرضهم للأمراض، حيث لا تتوفر متطلبات الأمن والسلامة العامة رغم أن هذه المهنة مصنفة من الأعمال الخطرة ويجب الاهتمام بكل من يعمل فيها لوقايتهم من المخاطر والأمراض والسموم، لا سيما في مكبات النفايات. ووفق عوض، فإن اعتبار المهنة خطرة يعني الاهتمام بشكل أكبر بمتطلبات الأمن والسلامة العامة لحماية العاملين فيها وتفادي الأخطار التي تهدد حياتهم، مشيرا إلى أنه جرى تسليط الضوء على هذه الأعمال في سياق الدراسات الميدانية التي يقوم بها المرصد لتوثيق الانتهاكات العمالية القطاعية ومطالبات الجهات الحكومية للاعتناء بها.

وقال إن عاملين في مكبات النفايات أكدوا أن أدوات السلامة والصحة المهنية اللازمة لحمايتهم غير متوفرة، ويُرغمون على إيجاد بدائل لحماية أنفسهم من التعرض لإصابات أثناء العمل وأمراض مهنيّة.

ويواجه العاملون عدداً كبيراً من المخاطر في جميع مراحل العمل (نقل النفايات وفرزها وكبسها وحرقها) وبيئة العمل الضارّة، ما يعرضهم لإصابات بالغة وأمراض مهنيّة، فيما سمح لهم الضمان الاجتماعي بالتقاعد مبكراً وفق شروط معينة.

وأكدوا ضرورة توفير الأدوات والمعدات اللازمة كماً ونوعاً وتوفير بنية تحتية مناسبة للعمل بأمان والالتزام بصفوفة المخاطر المهنيّة وإدارة المخاطر بشكل عام، ورفع مستوى الكفاءة والتدريب والوعي بالسلامة المهنيّة لدى العاملين.

وحسب تقرير المرصد الذي تناول نماذج لعمال يتعرضون لمخاطر في هذه المهنة، فإن علاء الذي يعمل منذ 18 عاماً في إحدى المحطات التحويلية (بصفة مُشَغِّل مكبس) يؤكد أن أدوات السلامة والصحة المهنية غير متوفرة له ولزملائه الآخرين في المكان الذي يعمل فيه، وهو يعمل يوماً بعد يوم ويبدأ عمله الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً. ويضيف: «عملي في اليوم يعادل العمل عن يومين، فالضغوط التي أواجهها والقلق والتوتر عالية بسبب خطورة العمل». ويقول إنه حال تعرضه لأي إصابة يعالج على حسابه الخاص، مشيرا إلى تعرضه العام الماضي لإصابة في قدمه وتكبد مصاريف العلاج على نفقته ولم يحصل على أي تعويض، وهو منذ سنوات لا يفارقه السعال طوال اليوم بسبب الروائح الكريهة والسموم التي يستنشقها من عمله.

وبين أن مكان عمله غير آمن وغير مهيأ للعمل وبخاصة أيام الشتاء؛ قائلاً: «هناك كابلات كهرباء أسفل الغرفة التي أعمل فيها في الشتاء تغرق بالمياه، وهذا يضاعف الخطر الذي قد أتعرض له في أي وقت».

ومن جانبه، يقول العامل حمزة إنّ أدوات السلامة، مثل قفازات الأمان والبدلة والحذاء الآمن، كانت الإدارة تصرفها مرة في السنة وتطلب بالحفاظ عليها. ويضيف: لا يمكن المحافظة على الأدوات عاماً كاملاً بسبب رداءة صناعتها، بخاصة البدلة التي كانت لا تقيني من شيء ولا حتى خلال العمل تحت المطر في فصل الشتاء. ويتابع أنه تعرض منذ سنوات وزميله خلال تنظيف الآلة التي يعملان عليها إلى حالة تسمم شديدة واختناق بسبب استنشاقهما غاز الميثان. وقال مستشار ومدير السلامة والصحة المهنيّة في عدة شركات أسامة أبو نوّاس إن عملية إدارة النفايات تحتاج خططاً وأنظمة متكاملة تضمن حماية العاملين أولاً والبيئة المحيطة بها ثانياً.

وأضاف أن العاملين يشكلون القوى العاملة والرئيسية في مهمة التخلص من النفايات بطريقة أو بأخرى، ويواجهون عدداً كبيراً من المخاطر في جميع مراحل العمل (نقل النفايات وفرزها وكبسها وحرقها). وبين أن بعض المكبات تكون مخصصة للنفايات الخطرة وتخلو بصفة عامة من أي أدوات وشروط للسلامة والصحة المهنيّة للعاملين.

أكبر موردي النفط إلى أميركا

أظهرت بيانات رسمية أن خمس دول (كندا، المكسيك، السعودية، البرازيل، العراق) استحوذت على 80% من واردات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال فبراير/شباط 2024. وبلغ إجمالي كمية صادرات تلك الدول من النفط نحو 145,61 مليون برميل، بقيمة بلغت 9,46 مليارات دولار، خلال شهر فبراير/شباط من العام الجاري؛ وفق أحدث البيانات الحكومية الأميركية.

وحلّت السعودية كثالث أكبر مورّد نفطي في تلك القائمة خلال فبراير 2024، وبلغت كمية صادراتها 6,569 ملايين برميل، بقيمة نحو 549,651 مليون دولار؛ بينما بلغت قيمة صادرت السعودية من النفط خلال يناير/كانون الثاني نحو 743,5 مليون دولار، بكمية 9,04 ملايين برميل.

أخبار العالم

زيادة توليد الطاقة في الصين

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء، أمس، أن توليد الطاقة في الشركات الرئيسية لإنتاج الكهرباء، في الصين نما بنسبة 2,8 في المائة على أساس سنوي في مارس/ آذار الماضي. وكشفت البيانات عن وصول إجمالي إنتاج الطاقة لهذه الشركات إلى 747,7 مليار كيلووات/ ساعة في مارس الماضي. وقالت الهيئة المذكورة إن البيانات أظهرت نموا في إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة 15,8 في المائة و16,8 في المائة على أساس سنوي، على التوالي. ووفقا للهيئة، فإن إنتاج الطاقة الحرارية والطاقة الكهرومائية ارتفع بنسبة 0,5 في المائة و3,1 في المائة على أساس سنوي على الترتيب.

قروض من كوريا الجنوبية إلى أوكرانيا

ذكرت وزارة المالية أمس الأحد، أن كوريا الجنوبية وقعت اتفاقية إطارية مع أوكرانيا لتزويد الدولة التي مزقتها الحرب بأموال التعاون الاقتصادي، مما يمهد الطريق أمام سيول لتنفيذ تعهدها بتقديم 2,1 مليار دولار في شكل قروض منخفضة الفائدة. ووقع وزير المالية الكوري الجنوبي تشوي سانغ-موك، الاتفاقية بشأن برامج القروض منخفضة الفائدة مع نظيره الأوكراني سيرغي مارشينكو، في واشنطن، وفقا لوزارة الاقتصاد والمالية. وفي العام الماضي، تعهدت كوريا الجنوبية بتقديم مساعدات إضافية بقيمة 2,3 مليار دولار إلى أوكرانيا، منها مبلغ 200 مليون دولار من المساعدات هذا العام في شكل مساعدات إنسانية للاستجابة للاحتياجات الطارئة في أوكرانيا، أما المبلغ المتبقي البالغ 2,1 مليار دولار فسيكون على شكل قروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة من خلال صندوق التعاون والتنمية الاقتصادية (EDCF) ابتداء من عام 2025.

مال وسياسة

يدفع العجز المالي المتفاقم في إسرائيل جراء الإنفاق المتسارع على الحرب، حكومة الاحتلال إلى استعجال تطبيق زيادات ضريبية من أجل تحصيل المزيد من الموارد في الوقت الذي ترسم مؤسسات مالية دولية صورة قاتمة للأوضاع المالية

استنزاف مالي

إسرائيل تستعجل زيادات ضريبية توفيراً للمال وكبحاً للعجز

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتفاقم العجز المالي في إسرائيل ويقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل أشهر معدودة، وسط الإنفاق المتسارع على التسلح في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة والاشتباكات مع حزب الله اللبناني فضلاً عن المناوشات مع إيران، ما يدفع حكومة الاحتلال إلى بحث تطبيق زيادات ضريبية مبكراً بنحو ستة أشهر عما كان مقرراً من قبل، وبدأت وزارة المالية ومصلحة الضرائب دراسة إمكانية زيادة ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 18% بحلول يوليو/تموز المقبل بدلاً من يناير/كانون الثاني 2025 الذي كان محدداً من قبل، فضلاً عن رفع معدلات ضريبة الدخل والضرائب العقارية هذا العام، وذلك في إطار إجراءات لتحصيل المزيد من الموارد المالية لمواجهة عجز الموازنة المتفاقم المتوقع أن يتجاوز 8%. وبحسب تقديرات وزارة المالية، ستؤدي زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى إيرادات تتراوح بين 7,2 و7,5 مليارات شيكل سنوياً. ويتسارع عجز الموازنة بما يفوق كل التوقعات التي رسمتها حكومة الاحتلال منذ اندلاع الحرب على غزة التي دخلت شهرها السابع، وكانت الموازنة التي أقرها الكنيست في 13 مارس/ آذار الماضي تتوقع عجزاً بنسبة 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، مقارنة بعجز مقدّر قبل الحرب بنسبة 2,25%. ووفق الموازنة فإن الإنفاق المقدر للعام الجاري يبلغ 584,1 مليار شيكل (155,3 مليار دولار وفق سعر صرف أمس)، بزيادة إجمالية قدرها 70 مليار شيكل (18,6 مليار دولار)، مقارنة بموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/أيار 2023.

وتتضمن الميزانية المعدلة زيادة الإنفاق على الدفاع وتعويض الأسر والشركات المتضررة من الحرب، لكن مع استمرار الحرب على غزة والاشتباكات مع حزب الله ودخول التوتر مع إيران إلى مرحلة الضربات الانتقامية يتزايد الإنفاق العسكري وتتسع فجوة العجز لتتجاوز وفق أحدث تقديرات المؤسسات المالية الدولية 8% من إجمالي الناتج المحلي. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الأحد، عن مسؤول كبير في وزارة المالية قوله إنه «نظراً إلى المتغيرات التي طرأت بعد إقرار الموازنة العامة للدولة للعام الحالي، يتضح أن العجز سيكون أعلى سواء بسبب استمرار الحرب في وقت قريب زيادة الضرائب، ولكن في ضوء التطورات الأخيرة، يبدو أنهما اتفقا على دراسة الخيارات المختلفة لزيادتها بالفعل هذا العام، وفق الصحيفة الإسرائيلية. ويتفق محافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، هو الآخر مع فكرة تقديم موعد زيادة ضريبة القيمة المضافة على العام الرغم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش كانا يعارضان حتى وقت قريب زيادة الضرائب، ولكن في ضوء قطاع غزة، والأحداث على الحدود الشمالية (مع لبنان) والمواجهة الأخيرة مع إيران والحاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال للنظام الأمني، من بين أمور أخرى، لتحديد التسليح». تأتي توجهات وزارة المالية إلى زيادة الضرائب هذا العام على الرغم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش كانا يعارضان حتى وقت قريب زيادة الضرائب، ولكن في ضوء قطاع غزة، والأحداث على الحدود الشمالية (مع لبنان) والمواجهة الأخيرة مع إيران والحاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال للنظام الأمني، من بين أمور أخرى، لتحديد التسليح». تأتي توجهات وزارة المالية إلى زيادة الضرائب هذا العام على الرغم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش كانا يعارضان حتى وقت قريب زيادة الضرائب، ولكن في ضوء التطورات الأخيرة، يبدو أنهما اتفقا على دراسة الخيارات المختلفة لزيادتها بالفعل هذا العام، وفق الصحيفة الإسرائيلية. ويتفق محافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، هو الآخر مع فكرة تقديم موعد زيادة ضريبة القيمة المضافة على العام الرغم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية «كان من الصواب تقديم موعد تنفيذ بعض التعديلات على جانب الإيرادات، مثل ضريبة القيمة المضافة لعام 2024». وتظهر البيانات الصادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ، وصول العجز على مدار الـ 12 شهراً الماضية إلى 117,3 مليار شيكل (31,2 مليار دولار)، وهو الأعلى في تاريخ البلاد، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً في نهاية مارس/آذار. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية فقط بلغت قيمة عجز الموازنة 26 مليار شيكل. وتشير البيانات إلى أن العجز يبلغ 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه لم يعد هناك شك في وزارة المالية في أن العجز المتوقع سوف يرتفع أكثر، وفق صحيفة يديعوت أحرونوت. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام بلغت النفقات 147 مليار شيكل، مقارنة بـ 106,5 مليارات شيكل في الفترة نفسها من العام الماضي 2023، بزيادة تبلغ نسبتها 38,1%.

داخل سوق تجاري في القدس المحتلة، مارس الماضي (الكسيس روزنفيلد/ Getty)

عجز الموازنة المتوقع يقفز أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب

وخلال مارس/آذار فقط جرى تسجيل إيرادات بقيمة 41,5 مليار شيكل، بينما أنفقت حكومة الاحتلال 56,5 مليار شيكل في ذلك الشهر، بعجز يبلغ 15 مليار شيكل (3,9 مليارات دولار). وبلغت تقديرات نفقات الحرب منذ بداية العام، باستثناء صندوق التعويضات نحو 27,6 مليار شيكل. وأشارت صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية في تقرير، أمس، إلى تداعيات انفلات العجز المالي على التصنيف الائتماني لإسرائيل، مشيرة إلى خفض وكالة ستاندرد آند بورز العالمية تصنيف إسرائيل قبل أيام. وخفضت ستاندرد آند بور، يوم الجمعة الماضي، تصنيف ديون إسرائيل درجة واحدة من (AA-) إلى (A+)، وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، خاصة بين إسرائيل من جهة، وإيران وحزب الله والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، من جهة ثانية. وقالت الوكالة في بيان لها «نتوقع أن يتسع العجز الحكومي العام لإسرائيل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي». وأضافت أن «العجز المرتفع سيستمر على الأمد المتوسط، ودين الإدارة العامة ستصل ذروتها لتبلغ 66% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026». وتواجه حكومة الاحتلال مأزقاً شديداً، إذ تخوف من تداعيات اتساع العجز المالي الذي يدفعها نحو الاقتراض بفائدة مرتفعة وفي الوقت نفسه تخشى سخط الإسرائيليين من تحمل المزيد من فواتير الحرب المستمرة التي يراهن عليها نتنياهو لبقائه في الحكومة. وبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإن نحو نصف الأسر تعاني عجزاً مزمناً نتيجة مديونياتها للبنوك، فقد أكد تقرير لصحيفة معاريف، أمس، أن الأسر تواجه في الأساس منذ سنوات مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وأشار التقرير إلى أن الكثير من الإسرائيليين يعانون دوامة الاقتراض، إذ يدخلون في قرض جديد لسداد قرض مستحق، ليذهب جزء كبير من الدخل الشهري للأسر لتغطية أقساط الديون.

موازنة دفاع للسنوات الخمس المقبلة

قال مسؤول في وزارة المالية الإسرائيلية، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الأحد، إن هناك ضرورة لتشكيل لجنة من أجل صياغة الخطوط العريضة لموازنة الدفاع للسنوات الخمس المقبلة، في وقت ترسم فيه مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية صورة سلبية لمستقبل المالية الإسرائيلية. وقالت وكالة ستاندرد آند بورز في بيان، يوم الجمعة، إن «العجز المرتفع سيستمر على الأمد المتوسط، وديون الإدارة العامة ستصل لتبلغ 66% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026».

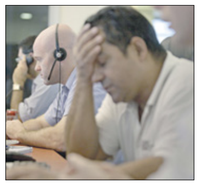

أوروبا مقبلة على معركة لجلب العمالة الماهرة

يهدد التراجع الديمغرافي في أوروبا قارة الرفاهية، إذ تزداد معدلات الشيخوخة وتنحسر المواليد ما يهدد اقتصاداتها

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تعيش أوروبا على وقع سجال وقلق على مستقبلها الاقتصادي المرتبط بتراجعها الديمغرافي، جراء تراجع معدلات المواليد ونسب الخصوبة، الأمر الذي يقلق قطاعات المال والأعمال، التي تضغط من أجل تعديل سياسات الانغلاق، خصوصاً مع تشدد الطبقات السياسية بشأن فتح الأبواب للهجرة. وأشارت دراسة تحليلية للبنك المركزي الدنماركي، نُشرت الأسبوع الماضي، إلى أنه على ضوء تراجع المواليد ستكون القارة مستقبلاً أكثر احتياجاً إلى القوى العاملة من دول الجنوب. ولفتت الدراسة في تحليلها لواقع أوروبا إلى أنه ستنتشر ما يشبه «معركة من أجل توظيف الموظفين المهرة» من خارج أراضيها. يأتي هذا التحليل وسط قراءات قاتمة ومتتالية عن الحالة الديمغرافية الأوروبية، والغربية عموماً. وأوضح تحليل البنك الدنماركي أن القارة تتجه أكثر نحو تعويض نقص اليد العاملة الماهرة محلياً بالهندية، وغيرها من الجنسيات. وفي فبراير/شباط الماضي، أبرمت الحكومة الدنماركية اتفاقية مع نيودلهي لجذب الشباب الهندو إلى الصحة وقطاع التحول الأخضر. الأمر عينه تطبقه اليونان بطلبها نحو 10 آلاف عامل موسمي هندي في قطاع الزراعة، في حين أن إيطاليا التي تتشدد في قضايا استقبال اللاجئين من الشرق الأوسط ودول أفريقيا وتشغيلهم على أراضيها باتت أيضاً منجهة نحو استيراد العمالة الهندية. وكتب البنك الدنماركي في هذا الصدد أن القوى العاملة الهندية «أصبحت سلعة جذابة» خصوصاً أن الهند تملك مخزوناً هائلاً من الأطفال واليافعين، على عكس ما يعيشه المجتمع الغربي على حافة أقل من 1,4 طفل لكلّ امرأة، وهو معدل لا يكفي في الأصل لبقاء المجتمعات مستقبلاً. وقال كبير محللي البنك الدنماركي، بنس نارفينغ، في تصريحات صحافية محلية، إن البنك يتعامل في العادة بطريقة غير معتادة مع الأرقام السكانية «لأن نمو سكان العالم الآن يجد بالفعل على مفترق طرق». وأوضح نارفينغ: «تواجه بعض البلدان في آسيا وأفريقيا نمواً كبيراً في عدد السكان في سن العمل، وستنخفض هذه النسبة كثيراً في العديد من البلدان الأوروبية»، معتبراً أن «أحد الشروط المهمة لتحقيق النمو (الاقتصادي في المجتمعات) هو عدد الأيدي العاملة التي يجب على أي بلد أن يعملها وينتجها».

في المقابل يتبنى أقصى اليمين والشعبويون خطاباً محملاً بالكراهية تجاه الأجانب في أوروبا حتى إن كان جلب اليد العاملة يجري بصيغ عقود محددة السنوات. فهؤلاء ساهموا في فرض ما يشبه نظرة إقصائية على مواطنيهم من أصول مهاجرة، وذلك مثلاً ما كشف النقاب عنه قبل أسابيع بشأن مخططات يتشارك فيها حزب البديل لأجل ألمانيا القومي المتشدد وشخصيات من يمين الوسط (المسيحي الديمقراطي). لكن الشركات الأوروبية تضغط من أجل الاعتماد على اليد العاملة الآتية من الهند ونيودنيسيا وباكستان وبنغلادش ونيجيريا وإثيوبيا والكونغو، مشددة على أن هذا الأمر بات هاماً وحيوياً لبقاء عجلة إنتاجها دائرة، لكن ذلك يصطدم بالتأكيد بسنوات من إشاعة كراهية الأجانب ورفضهم في بعض أسواق العمل، بناء على اليمين واليمين والأصل العرقي. وبالتأكيد يضع ذلك مسؤولية كبيرة على كبريات الشركات، التي ستكون مضطرة في فترة ما إلى نقل أدوات إنتاجها إلى تلك المجتمعات التي تقدم بدائل بشرية لنقص اليد العاملة. في المقابل ستحتاج بعض المجتمعات في الدول النامية، كنيجيريا والكونغو وإثيوبيا «إلى معالجة أسباب الاضطرابات الاجتماعية التي تقف عائقاً في طريق تأسيس الشركات الغربية لمصانعها على أراضيها» كما رأى البنك الدنماركي. وبالنظر إلى تقديرات الأمم المتحدة حول انخفاض منحنى القوى العاملة بين سن 18 و64 عاماً في أوروبا، من نحو 290 مليوناً من القادرين على ولوج سوق العمل في 2015 واستمراره في الانخفاض بملايين الأشخاص، وتوقعات انخفاضه أكثر إلى نحو 249 مليوناً في عام 2044، فستكون القارة أمام تحدّ جاد حيال نجاة اقتصاداتها كما عرفتها وقت ذروة الازدهار والرفاهية. الفجوة، وفقاً أيضاً للأمم المتحدة، بين المطلوب والموجود آمر ينسحب على الاقتصاد الأميركي. ففي حين نمت القوة العاملة في دول الجنوب القُنية عاش المجتمع الأميركي وسط جدل متواصل حول الهجرة، وهو في الأصل مجتمع تأسس وقام اقتصاده على مبدأ الهجرة مبكراً، على وقع نقاشات ما إذا يمكن تعويض النقص في نسب الخصوبة والإنجاب بمزيد من المهاجرين الذين شكلوا سنوياً في سياق مجموع القوة العاملة الأميركية بين 1% إلى 1,5%.

ومع أن القوة العاملة الأميركية ارتفعت، بالنظر إلى تقديرات الأمم المتحدة حول انخفاض منحنى القوى العاملة بين سن 18 و64 عاماً في أوروبا، من نحو 290 مليوناً من القادرين على ولوج سوق العمل في 2015 واستمراره في الانخفاض بملايين الأشخاص، وتوقعات انخفاضه أكثر إلى نحو 249 مليوناً في عام 2044، فستكون القارة أمام تحدّ جاد حيال نجاة اقتصاداتها كما عرفتها وقت ذروة الازدهار والرفاهية. الفجوة، وفقاً أيضاً للأمم المتحدة، بين المطلوب والموجود آمر ينسحب على الاقتصاد الأميركي. ففي حين نمت القوة العاملة في دول الجنوب القُنية عاش المجتمع الأميركي وسط جدل متواصل حول الهجرة، وهو في الأصل مجتمع تأسس وقام اقتصاده على مبدأ الهجرة مبكراً، على وقع نقاشات ما إذا يمكن تعويض النقص في نسب الخصوبة والإنجاب بمزيد من المهاجرين الذين شكلوا سنوياً في سياق مجموع القوة العاملة الأميركية بين 1% إلى 1,5%.

الدنمارك أبرمت اتفاقية مع نيودلهي لجذب الشباب الهندو

لاجئ سوري خلال تلقيه تدريبا في احد مصانع مدينة هانوفر الالمانية، 2019 (الكسندر كوربز/ Getty)

تتواصل لمصلحة السوق الأميركي. أوروبياً، يبدو أن النقاش عن جنسية المنخرطين في سوق العمل قد يكون أقل أهمية للشركات العملاقة والمتوسطة، بما فيها العابرة للجنسيات والحدود، لكنه لا يتوافق مع البيئات السياسية المتصارعة على أساس بعض الشركات العملاقة والاستشارية في المجال. ويمكن أن تؤدي الحاجة، مع توقعات ارتفاع أسواق العمل الأميركية وازدهارها، نحو تخفيف حدة خطاب «الأجانب»، لأجل جعل المنافسة مع الجانب الصيني أكثر صعوبة على الشركات الغربية من خارج أوروبا، وفق نموذج هجرة اليد العاملة إلى القارة لإعادة تعمرها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي فترة شهدت ذروة تقاطر الكثيرين من المنطقة العربية المشرقية وشمال أفريقيا ومن يوغسلافيا السابقة وتركيا نحو سد العجز الأوروبي. لكنه بعد عقود من التجربة وتوقفها في أواخر سبعينيات القرن الماضي خلقت أجواء من الانسداد بشأن الأجيال التالية التي ولدت من صلب أولئك المهاجرين الأوائل، إذ بقي التطرف القومي يذكرهم بأنهم حتى إن كانوا من مواليد القارة إلا أن تسميتهم «العمال الضيوف» في أحسن الحالات، أو «الأجانب» في أغلبها، تخلق المزيد من الفجوات النفسية، وما يشبه تمييزاً منهجياً ومؤسساتياً تنتقده منظمات حقوقية متعددة. مع ذلك، ثمة من يطرح حلولاً لافتقار عالم الأعمال الأوروبي إلى القوى العاملة، فمع الخشية من الناخبين بشأن فتح أبواب أوروبا أمام الهجرة، يطرح بعضهم في حلولاً وسطاً. ومن بينها ما يشبه «هجرة مؤقتة»، ربما لعدم السماح بتكرر ما حدث من خلل استمر منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي وتوسع الفجوة بين مجتمعات الأقليات ذات المنبت المهاجر ومجتمعات الأغلبية التي ترسخ لديها اعتقاد أن ضم الناس إلى المواطنة يقوم على الدين والعرق.

الآن يرتفع منسوب الجدل حول استيراد المهرة من الفيليبين والهند وأسيا عموماً في قطاعات حيوية، لكن بسقف «اتفاقيات هجرة» مع دول هؤلاء الذين يحتاج إليهم اقتصاد أوروبا مستقبلاً. وسيكون الحل الوسط اتفاقيات مؤقتة، حيث يؤكد السياسيون على كلمات مثل «التوظيف قصير الأجل» و«رفع مهارات العمال المهاجرين» (أي المقيمين بالأصل)، الذين يجب عليهم بعد ذلك «العودة» إلى وطنهم. كما أن الحرب الروسية في أوكرانيا وضعت روسيا في مأزق، فالقارة العجوز الحائرة بشأن تأمين مستقبل دولها ومجتمعاتها، إن ديمغرافيا أو على مستوى الاقتصاد ودولة الرفاهية والرعاية، تحاول الابتعاد عن روسيا، ونحو أسواق القارة الأفريقية بصورة خاصة وأعينها على مواردها التي انقطعت من روسيا.

إقبال روسي على التأشيرات الأوروبية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة «إزفستيا» الروسية، أمس الأحد، أن السياح الروس بدؤوا يُظهرون من جديد اهتماماً بالجولات السياحية في أوروبا، وسط تسجيل الشركات السياحية مع اقتراب الموسم الصيفي زيادة لإقبال على باقات سياحية تشمل أكثر من دولة. وفي الوقت الذي يُفوق فيه عدد طلبات الروس لاستخراج تأشيرات شنغن الطاقة الاستيعابية للقنصليات الأوروبية، يضطر السياح للجوء إلى خدمات الوكلاء. ومن اللافت أن الروس لا يزالون مقبلين على استخراج التأشيرات رغم العقبات التي يواجهونها عند السفر إلى أوروبا مثل تشديد إجراءات استخراج سمات الدخول وانعدام حركة الطيران المباشر على ضوء العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا. ونقلت «إزفستيا» عن إيغور أستاشكينفيتش مدير وكالة «كالينينا سرفيس» للتأشيرات، قوله إن الطلب على التأشيرات الأوروبية مرتفع تقليدياً في فصل الربيع. وأضاف أستاشكينفيتش: «من المبكر الحديث عن نتائج ربيع 2024، ولكن كل المؤشرات تظهر أن طلب العام الحالي لن يقل عنه في العام الماضي». من جهتها، قالت المديرة العامة لشبكة «مركز التأشيرات الموحد»، ألينا غفورفا، أن الطلب على تأشيرات بلدان الاتحاد الأوروبي ازداد في العام الحالي، مضيفة: «هناك طوابير طويلة إلى مراكز التأشيرات، وهذا أصبح مشكلة كبيرة للعديد من الطالبين». وأوضحت غفورفا أن التأشيرات إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا تحظى بأكبر إقبال بين الروس كون هذه الدول «الأكثر تساهلاً» معهم.

ورصدت وكالة «دا-توس» هي الأخرى زيادة للطلب على تأشيرات شنغن بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي. وأرجعت ذلك إلى أن الروس باتوا يحصلون على تأشيرات لفترات أقصر، مما يضطرهم إلى العودة مرة أخرى لتجديدها. ومع ذلك، تبقى أعداد طالبي التأشيرات الأوروبية في روسيا متواضعة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل بدء الحرب في أوكرانيا التي اندلعت نهاية فبراير/ شباط 2022 وجائحة كورونا قبل نحو أربع سنوات، إذ تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ما بين 600 و700 ألف مواطن روسي تقدموا بطلبات الحصول على شنغن في كل من عامي 2022 و2023، وذلك مقابل أكثر من أربعة ملايين طلب في عام 2019. وأظهر رصد أجراه «العربي الجديد» في مواقع حجز تذاكر الطيران أن هناك إمكانية لحجز تذاكر السفر من موسكو إلى أي مدينة أوروبية مع محطة ترانزيت في إحدى الدول، وفي مقدمتها تركيا. وتتعرض روسيا لعقوبات غربية واسعة. وجمد الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع ما يقرب من نصف احتياطيات النقد الأجنبي الروسية البالغة نحو 300 مليار يورو (حوالي 321 مليار دولار) بعد الحرب في أوكرانيا. وقد وافق مجلس النواب الأميركي، السبت الماضي، بالإجماع على تشريع يسمح للحكومة الأميركية بمصادرة مليارات الدولارات من الأصول الروسية المجمدة في البنوك الأميركية والأوروبية من أجل استخدامها لمساعدة أوكرانيا وإعادة إعمارها، وهو ما حذرت موسكو بشدة من الإقدام عليه.

رؤية

مغزى الدعم الأميركي الوجودي لإسرائيل

عبد الوهاب بركات

وضع ديفيد بن غوريون، أول رئيس للوزراء في إسرائيل وأحد رواد جيل الآباء المؤسسين للكيان الصهيوني، في أكتوبر 1953، استراتيجية «تعزيز أمن إسرائيل» على ثلاثة محاور، هي الالتزام بالحفاظ على التفوق البشري، والتقدم التكنولوجي، والارتباط بقوة عظمى توفر لها الغطاء السياسي في الأمم المتحدة، وتمدها بالدعم الاقتصادي والعسكري. وفي مقاله المنشور على موقع المعهد قبل طوفان الأقصى بثمانية أشهر فقط، أي في 25 يناير/كانون الثاني سنة 2023، كشف إيتان شامير، الأكاديمي الإسرائيلي المخضرم ومدير مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية والرئيس السابق لقسم عقيدة الأمن القومي في وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، عن ذكاء بن غوريون في استشرافه استراتيجية مبكرة لكسر الحصار المفروض على الكيان المنبوذ من 22 دولة عربية تدعمها كتلة إسلامية أكبر، متفقة جميعها على رفض الاعتراف بإسرائيل والتزامها بمقاومة وجودها من الأساس.

وخلص بن غوريون إلى حقيقة أن دولة إسرائيل الوليدة ليس لها مستقبل في محيطها العربي المعادي إلا أن تعتمد على الدعم الاقتصادي والعسكري الشامل من قوة عظمى. واعتمد في البداية على دعم فرنسا، ثم على دعم غير متناه من الولايات المتحدة التي أصبحت قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية.

دعم اقتصادي ومالي ضخم

ظلت إسرائيل كأكبر متلقٍ للمساعدات الخارجية الأميركية منذ تأسيسها في سنة 1948. وتشير الإحصائيات الأميركية الرسمية إلى أن الحكومات، الديمقراطية والجمهورية، منحت إسرائيل خلال تلك الفترة نحو 317 مليار دولار في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية، منها 93 مليار دولار مساعدات اقتصادية فقط. وفي أحدث صور الدعم لدولة الاحتلال وافق مجلس النواب الأميركي يوم السبت 21 إبريل على حزمة مساعدات بقيمة 26,4 مليار دولار لإسرائيل مع استمرار الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ نحو 7 أشهر، ورغم قلق المجتمع الدولي المتنامي حيال مصير المدنيين في غزة. والولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري لإسرائيل، والتي تمثل الشريك رقم 25 للولايات المتحدة. وكدليل على أولوية دعم الاقتصاد الإسرائيلي بالنسبة للولايات المتحدة، كانت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في سنة 1985 هي أول اتفاقية تجارة حرة تبرمها الولايات المتحدة مع أي دولة أخرى. ومنذ دخولها حيز التنفيذ، زادت التجارة بين البلدين 10 أضعاف لتصل إلى 50 مليار دولار سنويا في عام 2022.

ولضمان التفوق الإسرائيلي في جميع المجالات الاقتصادية ومدها بأحدث التقنيات الأميركية، تم إنشاء 3 مؤسسات مشتركة للبحث والتطوير بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي، المؤسسة الثنائية الوطنية للبحث والتطوير الصناعي؛ مؤسسة العلوم الثنائية الوطنية؛ والمؤسسة الثنائية الوطنية للبحث والتنمية الزراعية. ومنذ إنشائها في عام 1977، منحت الولايات المتحدة المؤسسة الأولى دعما ماليا وتقنيا لـ 813 مشروعًا، حتى حققت مبيعات سنوية بقيمة 8 مليارات دولار بشكل مباشر وغير مباشر. منذ عام 1972، قدمت الولايات المتحدة ضمانات القروض لإسرائيل للمساعدة في سد النقص في المساكن لتتمكن من استيعاب المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي وإثيوبيا. وضمانات القروض هي شكل من أشكال المساعدة الأميركية غير المباشرة لإسرائيل؛ فهي تمكن دولة الاحتلال من الاقتراض من مصادر تجارية بأسعار فائدة أقل. ويوجه الكونغرس بوضع الإعانات جانبا في حساب وزارة الخزانة الأميركية في حالة تخلف إسرائيل المحتمل عن السداد.

تنظر إسرائيل إلى ضمانات القروض الأميركية كخيار الملاذ الأخير، والذي يمكن أن تستخدمه خزانتها إذا أصبحت إصدارات السندات المحلية والدولية غير المضمونة باهظة الثمن. ووفقاً لأحد المسؤولين الإسرائيليين في عام 2012، «نحن نعتبر ضمانات القروض بمثابة استعداد ليوم مطر، إنها شبكة أمان للحرب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، ما يسمح لإسرائيل بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في محيط غير مستقر». مرت إسرائيل بأزمة اقتصادية بين عامي 2000 و2003، والذي كان سببه الانتفاضة الثانية. فطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون دعما «إضافيًا»، يعني زائدا على الدعم الروتيني، قدره 8 مليارات دولار من ضمانات القروض لمساعدة الحكومة الإسرائيلية في تحفيز اقتصاد إسرائيل المتعثر، وطلبًا للحصول على منح عسكرية «إضافية» بقيمة 4 مليارات دولار لمساعدة إسرائيل على الاستعداد لهجمات محتملة خلال الحرب الأميركية المتوقعة مع العراق. وحصل شارون على طلبه كاملا، بالإضافة إلى 9 مليارات دولار كضمانات قروض على مدى 3 سنوات لدعم التعافي الاقتصادي في إسرائيل.

دعم عسكري غير محدود

بعد أسبوع واحد فقط من بداية العدوان على غزة، صوت مجلس الشيوخ الأميركي لصالح قرار قدمه الرئيس جو بايدن يقضي بتخصيص 14,1 مليار دولار كمساعدات عسكرية عاجلة لإسرائيل. واعتبارًا من أكتوبر 2023، قدمت الولايات المتحدة 599 صفقة مبيعات عسكرية أجنبية لإسرائيل بقيمة 23,8 مليار دولار، تشمل الطائرات المقاتلة من طراز إف 35 وإسترايك، وطائرات الهليكوبتر المتخصصة في الرفع الثقيل؛ وناقلات التزود بالوقود الجوي؛ والقنابل الذكية، وفق بيانات وزارة الدفاع الأميركي. وتعلن الولايات المتحدة عن دعم عسكري روتيني سنوي لإسرائيل بقيمة 3,4 مليارات دولار من التمويل العسكري الأجنبي، منها 1,3 مليار دولار لدعم القبة الحديدية. وعلى الرغم من تأكيد باحثين فلسطينيين أن الرقم الحقيقي يفوق المعلن بعشرات الأضعاف، لكنه يظل أكثر مما قدمته الولايات المتحدة لأي دولة أخرى.

وساهمت هذه المساعدات في تحويل الجيش الإسرائيلي إلى واحد من أكثر الجيوش قدرة وفعالية في العالم. كما حول الصناعة العسكرية الإسرائيلي إلى أحد أكبر مصدري القدرات العسكرية في العالم. وعندما هددت حركة حماس أمن إسرائيل بالصواريخ، منحتها الولايات المتحدة 10 مليارات دولار لإنشاء أنظمة الدفاع الصاروخي المعروفة بالقبة الحديدية. وتدعم الولايات المتحدة صناعة إسرائيل العسكرية بحبوب تطوير الأسلحة، وساهمت بمبالغ كبيرة في مشاريع الدفاع الإسرائيلية الخاصة بإنتاج دبابة القتال الرئيسية «ميركافا» والتي تعد أكثر الأنواع تحصينا على مستوى العالم.